

وأما التقديم والتأخير لاتصال الفاعل بضمير المفعول ، أو عكسه فقد مرّ في مبحث الضمير ، فأغنى عن إعادته هنا .

نائب الفاعل

(ص) : مسألة : يَحذف لِغَرَضٍ ، كَعِلْمٍ ، وَجَهْلٍ ، وَضَعَةٍ ، وَرَفْعَةٍ ، وَخَوْفٍ ، وَإِبْهَامٍ ، وَوزنٍ ، وَسَجْعٍ ، وَإِيْجَازٍ . فينبوب عنه المفعول به فيما له . ويقام الثاني من باب : أعطى ، إِذْ لَا لَبْسَ . ومنعه قوم .
وثالثها : إن كان نكرة ، والأول معرفة .

ورابعها : قبيح ، وظنّ ، وأعلم خلافاً لقوم إن أمن ، أو لم يكن جملة ، ولا ظرفاً .
قيل : ولا نكرة . والأول أولى . لا ثاني اختار . وثالث أعلم على الصحيح فيهما .

(ش) : قد يترك الفاعل لغرض لفظي ، أو معنوي كالعلم به نحو : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ » ^(١) ، للعلم بأن فاعل ذلك هو ^(٢) الله . أو للجهل به ، كسُرْقِ المتاع . أو تعظيم فيضان ^(٣) اسمه عن ^(٤) أن يقترن باسم المفعول كقوله : « مَنْ بُلِيَ مِنْكُمْ بِهِذِهِ الْقَاذُورَاتِ » ^(٥) . أو تحقيره ، فيضان اسم المفعول عن مقارنته كقولك : أُوذِيَ فلان إذا عَظُمَ أو حَقُرَ ^(٦) من آذاه . أو خوف منه . أو خوف عليه ، فيستر ذكره . أو قصد إبهامه بأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو : « فَبَيْنَ أَحْصِرْتُمْ » ^(٧) . « وإِذَا حُيِّيتُمْ » ^(٨) ، « إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا » ^(٩) . أو لإقامة وزن الشعر كقوله : [١٦٢]

(١) البقرة ٢١٦ . (٢) سقطت كلمة : « هو » من ط .

(٣) أ : « فيضاف » بالفاء ، تحريف . (٤) أ : « على » مكان : « عن » .

(٥) رواية الموهب . كتاب الحدود ، رقم ١٢ : « من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستر بستر الله » وبهذه الرواية لا شاهد في الحديث .

(٦) ط : « وحقر » بالواو .

(٧) البقرة ١٩٦ . (٨) النساء ٨٦ . (٩) المجادلة ١١ .

٦٣٧ - وإذا شَرِبْتَ فإِنْتَبِي مُسْتَهْلِكَ مَالِي، وَعَرَضِي وَافِرٌ لَمْ يَكْلَسْ^(١)

وإصلاح السجع نحو : « من طابت سريرته ، حُمِدَت سيرته » . أو قَصَدَ إِيْجَازَ نحو : « ومن عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوْقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ^(٢) » . فينوب عنه المفعول به فيما له من رفع ، وَعُمْدِيَّةٌ . ووجوب تأخير ، وامتناع حذف . وينزل منزلة الجزء .

فإن كان الفعل مِمَّا يَتَعَدَّى لِأَكْثَرِ^(٣) من واحد ، فإن كان من باب أعطى ، ففي إقامة المفعول الثاني عن الفاعل دون الأول أقوال : أصحها ، وعليه الجمهور الجواز إذا أمن اللبس نحو : أعطيتي درهمٌ زيداً . والأحسن إقامة الأول . والمنع إذا لم يؤمن ويتعين^(٤) الأول نحو : أعطى زيدٌ عمراً ، إذ لا يدري لو أقيم الثاني ، هل هو آخذ أو مأخوذ ؟ .

والثاني : المنع مطلقاً . والثالث : المنع إن كان نكرة . والأول معرفة ، لأن المعرفة بالرفع أولى قياساً على باب كان . وعزاه أبوذر الخثني^(٥) للفارسي^(٦) .

والرابع : أنه قبيح حيثئذ ، أي إذا كان نكرة ، والأول معرفة فإن كان معرفة كأول كانا^(٧) في الحسن سواء وعُزِيَ للكوفيين .

وإن كان من باب ظن أو أعلم^(٨) ففيه أيضاً أقوال :

أحدها : الجواز إذا أمن اللبس ، ولم يكن جملة ولا ظرفاً مع أن الأحسن إقامة الأول نحو : ظننتُ^(٩) طالعة الشمس . وأعلم زيداً كبشك سميناً .

(١) لعثرة من معلقته الشهيرة .

(٢) الحج ٦٠ . (٣) ط : « لاكثر » . تحريف .

(٤) ط : « فينوب » مكان : « يتعين » . وفي الأشموني ٢ : ٦٨ بخلاف ما لم يؤمن التباسه نحو أعطيت زيداً عمراً ، فلا يجوز اتفاقاً أن يقال فيه أعطيتي زيداً عمرو .

(٥) انظر ١ : ٢٥٩ .

(٦) ب : « الفارسي » بإسقاط لام الجر ، تحريف .

(٧) ب : « كان » بإسقاط ألف التثنية .

(٨) ب : « علم » مكان : « أعلم » .

(٩) أ : « ظننت » بنونين .

والمنع إن ألبس^(١) نحو : ظنّ صديقك زيداً : أو أعلم بشراً زيد قائماً ، أو كان جملة أو ظرفاً نحو : ظن في الدار زيداً . وظن زيداً أبوه قائم . وأعلم زيداً غلامك في الدار . وأعلم زيداً غلامك أخوه سائر . وهذا ما صححه طلحة ، وابن عصفور ، وابن مالك .

والثاني : المنع مطلقاً ، وتعيّن الأول ، لأنه مبتدأ^(٢) في الأصل ، وهو أشبه بالفاعل : فكان بالنيابة عنه أولى . وهذا ما اختاره الجُرْزُولِي والخضراوي .

والثالث : الجواز بالشروط السابقة ، وبشرط ألا يكون نكرة ، فلا يجوز : ظنّ قائمٌ زيداً . قال أبو حيان : فإن عدم المفعول الأول ، ونصبت^(٣) الجملة ، فمقتضى مذهب الكوفيين الجواز نحو : أعلم^(٤) أيهم أخوك ، وصرح به السيرافي والنحاس . ومنعه الفارسي .

وإن كان من باب : اختار ، ففيه قولان : أصحهما كما قال أبو حيان : وعليه الجمهور^(٥) تعيّن الأول . وهو ما تعدّى إليه بنفسه . وعليه الجمهور . وامتناع إقامة الثاني نحو : اختير^(٦) زيدُ الرُّجَالِ . وبه ورد السَّمَاعُ . قال :^(٧)

٦٣٨ — • ومِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرُّجَالِ سَمَاحَةً^(٨) •

وجوزَ الفراء وابن مالك : إقامة الثاني نحو : اختير الرجالُ زيداً . وأشار أبو حيان : إلى أن الخلاف مبني على الخلاف في إقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح ،

(١) ط : اللبس « بلامين ، تحريف .

(٢) أ : « معتمد » مكان : « مبتدأ » . ب : « معتمد » بالنصب ، تحريف .

(٣) ط : « ونصب » . (٤) ط : « علم » بإسقاط الهزة من أوله .

(٥) « وعليه الجمهور » سقطت من ط .

(٦) من قوله : « اختير زيد الرجال » إلى قوله : « اختير الرجال زيداً » سقط من أ .

(٧) كلمة : « قال » سقطت من ب .

(٨) للفرزدق : ديوانه ٥١٦ . وعجزه :

• وجوداً إذا هبّ الرياحُ الرّعازعُ •

وروى : « منا » مخروماً بمحذف الواو . « وخيراً » مكان : « وجوداً » .

من شواهد : سيبويه ١ : ١٨ ، والخزانة ٣ : ٦٧٢ .

لأن الثاني هنا على تقدير حرف الجر . وأمّا الثالث من باب : أعلم ، فلا يجوز إقامته . وقال
 الخضر اوي : وابن أبي الربيع بالاتفاق . لكن قال أبو حيان : ذكر صاحب «المختار» :^(١)
 جوازه . وعن بعضهم بشرط ألاّ يلبس^(٢) نحو : أعلم زيداً كبشك سمين . وهو
 مقتضى كلام التسهيل^(٣) . وجزم به ابن هشام في الجامع .

[إقامة غير المفعول به مع وجوده]

(ص) : فإن فُقد . قال الكوفية والأخفش أولاً . قيل : أو تأخر فمصدر متصرف ،
 لا لتوكيد ، ولو مضراً دلّ عليه غير العامل . قيل : أو هو ، لا صفته خلافاً للكوفية ،
 أو ظرف مختصّ متصرف . وفي غيره ومقدّر وصفته خُلف . أو مجرور بزائد ،
 وكذا غيره . وقال هشام : النائب ضمير مبهم . والقراء : الحرف . وابن درّستويه ،
 والتسهيل ، والرندي^(٤) : ضمير المصدر . فعلى الأصحّ لا يقدم . والجمهور لا يقام
 مفعول له ، وتمييز . ويختار في مصدر وغيره . وقلمه ابن عصفور . « وابن معطى^(٥) » :
 المجرور . وأبو حيان : المكان . وهو المختار . وينصب غير النائب بتعدية . وقيل :
 بالأصل .

(ش) : اختلف هل تجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده؟ على قولين : أحدهما :
 لا ، وعليه البصريون ، لأنه شريك الفاعل . والثاني : نعم ، وعليه الكوفيون والأخفش
 وابن مالك ، لوروده . قرأ أبو جعفر « لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يَكْسِبُونَ »^(٦) . وقرأ

(١) لعلّه المخترع في القواني لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى ٣٣٩ . انظر كشف
 الظنون شهر ١٦٢٥ .

(٢) في ب : « بشرط أن يكون لا يلبس » .

(٣) ط : « السهلي » مكان : « التسهيل » ، وهو تحريف . صوابه من أ ، ب والتصريح ١ : ٢٩٢ .

(٤) في ب : « والرندري » ، تحريف . والرندي هو : أبو علي عمر بن عبد المجيد سبقت ترجمته
 ١٢٦ : ١ .

(٥) أ ، ط : « ابن معطى » . (٦) الجاثية ١٤ .

عاصم : « نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ ^(١) » أي : النجاء . وقال الشاعر :

٦٣٩ — لَسْبَ بِذَلِكَ الْجِرُّ وَالْكِلَابَا ^(٢) .

وقال :

٦٤٠ — لَمْ يُعْنِ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا ^(٣) .

قال أبو حيان : ونقل الدّهان : أن الأخفش شرط في جواز ذلك تأخر المفعول به في اللفظ . فإن تقدّم على المصدر أو الظرف لم يجز إلا إقامة المفعول به .

قال ابن قاسم : فالمذاهب على هذا ثلاثة . فإن جَوَزناه أولاً ولكن فقد المفعول به جاز إقامة غيره من مصدر ، أو ظرف ، أو مجرور .

وشرط المصدر أن يكون متصرفاً بخلاف : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ ، لالتزام

(١) هذا على قراءة : « نُجِّيَ » بنون واحدة ، وتشديد الجيم . وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه فعل ماض ، وسكن الياء إثارةً للتخفيف . والقائم مقام الفاعل المصدر : أي النجاء .

وهو ضعيف من وجهين : أحدهما : تسكين آخر الماضي .

والثاني : إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول الصحيح .

والوجه الثاني : أنه فعل مستقبل ، قلبت منه النون الثانية جيماً ، وأدغمت وهو ضعيف أيضاً .

والثالث : أن أصله : نُتَجِّى بفتح النون الثانية ، ولكنها حذفت كما حذفت التاء الثانية في :

« تظاهرون » . وهذا ضعيف لوجهين :

أحدهما أن النون الثانية أصل ، وهي فاء الكلمة : فحذفها يبعد جداً .

والثاني : أن حركتها غير حركة النون الأولى ، فلا يستقل الجمع بينهما ، بخلاف : « يتظاهرون » .

انظر في هذا الموضع إعراب القرآن للعكبري ٢ : ١٣٦ .

وفي النسخ الثلاث : « النجاة » بناء التأنيث صوابه من العكبري : وفي ط : « نجي » بنونين .

(٢) لجرير يهجو الفرزدق . وصلره :

• وَلَوِ لَدَتْ قَفْصِيْرَةٌ جِرُّوْا كَلْبَ •

من شواهد : الحُحَّة لابن خالويه ٢٢٦ ، والخزاعة ١ : ١٦٣ .

وفي ط : « لست » بالتاء مكان : « لسب » بالباء ، تحريف .

(٣) لرؤبة . ملحق ديوانه ١٧٣ وبعبده :

• وَلَا شَقِيَّ ذَا الْعَيِّ إِلَّا ذُو هُدًى •

وفي ديوانه : « لَمْ يَعْشُ » بالغين المعجمة مكان : « لَمْ يَعْش » بالعين المهملة .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٢٩ ، وابن عقيل ١ : ١٧١ والأشْمُونِي ٢ : ٦٨ .

العرب فيه النصب . وألاّ يكون للتأكيد بخلافه في : قام زيدٌ قياماً [١٦٣] لعدم الفائدة : إذ المفهوم منه حيثئذ غير المفهوم من الفعل .

وسواء في الجواز الملفوظ به نحو : سير سيرٌ شديدٌ ، والمضمر الذي دلّ عليه غير الفعل العامل نحو : بلى سيرٌ لمن قال : ما سيرٌ سيرٌ شديدٌ ، فالنائب ضمير في « سير » مدلول عليه بغير « سير » ، وهو القول المذكور . فإن كان مدلولاً عليه بالفعل كقولك : جلس ، وضرب . وأنت تريد ^(١) : هو ، أي : جلوس ^(٢) وضربٌ لم يجز . قال أبوحيان : وفي كلام ابن طاهر إشعار بجوازه .

ولا يجوز إقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف . فلا يقال في سير سيرٌ حيثٌ : سير حيثٌ ، بل يجب نصبه . وأجازه الكوفيون .

وشرط الظرف : أن يكون مختصاً بخلاف غيره . فلا يقال في سرت وقتاً ، وجلست مكاناً : سير وقتاً ، وجلس مكاناً ، لعدم الفائدة . ويجوز : سير وقتاً صعباً ، وجلس مكاناً بعيداً . وأن يكون متصرفاً بخلاف ما لزم الظرفية كسحر وثم ، وعند ، لأن نيابته عن الفاعل تخرجه عن الظرفية .

وأجاز الكوفيون والأخفش نيابة غير المتصرف نحو : سير عليه سحر ، وجلس عندك .

ولا يجوز أيضاً نيابة الظرف المنوي . وجوزه ابن السراج كالمصدر . وفي نيابة صفة الظرف ^(٣) الخلاف في نيابة صفة المنصر . فالصريون على المنع . والكوفيون على الجواز .

وأما المجرور فإن جرّ بحرف زائد فلا خلاف في إقامته ، وأنه في محل رفع نحو : أحد في قولك : ما ضرب ^(٤) من أحد . فإن جر بغيره ، فاختلف على أقوال :

أحدها : وعليه الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب نحو : سير يزيد كما لو كان الجار زائداً ^(٥) .

(١) ب : « زيد » مكان : « تريد » ، تحريف .

(٢) أ : « جلس » مكان : « جلوس » ، تحريف .

(٣) أ ، ب : « كالمصدر في نيابة صفة الظرف » بإسقاط واو العطف تحريف .

(٤) أ : « ما ضربه » . (٥) ط : « زائد » بالرفع . تحريف .

والثاني : وعليه ابن هشام ^(١) : أن النائب ضمير مبهم مستتر ^(٢) في الفعل ، وجعل ضميراً مبهماً ليتحمل ^(٣) ما يدلّ عليه الفعل من مصدر ^(٤) ، أو ظرف مكان ، أو زمان إذ لا دليل على تعيين أحدها .

والثالث : وعليه الفراء : النائب حرف الجرّ وحده ، وأنه في موضع رفع كما أن الفعل في : زيد يقوم في موضع رفع .

قال أبو حيان : وهذا مبنيّ على الخلاف في قولهم : مُرّ زيدٌ بعمره .
فمذهب البصريين ^(٥) : أن المجرور في موضع نصب ^(٦) ، فلذا بني للمفعول كان في موضع رفع ^(٧) .

ومذهب الفراء : أن حرف الجرّ في موضع نصب ، فلذا ادّعى أنه إذا بني للمفعول ^(٨) كان في موضع رفع .

والرابع : وعليه ابن درّستويه ، والسهيليّ ، والرنديّ : أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير : سير هو ، أي السّير ، لأنه لو كان المجرور هو النائب لقبل : سيّرت بهند ، وجُلِسْتُ في الدار ، ولكان إذا قدّم يصير مبتدأ كما هو شأن الفاعل ، وذلك لا يتصور في المجرور .

وردّ بأن العرب تصرّح معه ^(٩) بالمصدر المنصوب نحو : سير بزيد سيراً ، فدلّ على أنه النائب .

وأجيب عن ترك ^(١٠) التأنيث بأنه نظير : كفى بهند فاضلةً ، فإنها فاعل قطعاً ، ولا يؤنّث (كفى) .

(١) ط فقط : « هشام » .

(٢) أ ، ب : « ليجعل » مكان : « ليتحمل » .

(٣) ب : « فمذهب البصريون » ، تحريف .

(٤) ب كررت عبارة : « فلذا بني للمفعول كان في موضع رفع » مرتين ، وفي المرة الأولى : « نصب »

مكان : « رفع » ، تحريف .

(٥) ب : « المفعول » : « باسقاط اللام » ، تحريف .

(٦) أ فقط : « وأجيب تركه بإسقاط : « عن » .

(٧) أ : « يستتر » بالياء .

(٨) أ : « المصدر بآل » .

(٩) كلمة : « نصب » سقطت من ب .

(١٠) أ : « معه » سقطت .

وعن امتناع المبتدأ بوجود المانع وهو العامل اللفظي .

وينفرع على هذا الخلاف : جواز تقديمه نحو : يزيد سير . فعلى الأصح لا يجوز . وكذا على الثالث . وعلى الرابع يجوز وبه صرح السهيلي^(١) ، وابن أصبغ^(٢) . وكذا على الثاني .

قال أبو حيان : ولم يذهب أحد : إلى أن الجار والمجرور معاً النائب فيكونان في موضع رفع .

وإذا اجتمعت هذه الثلاثة : المصدر ، والظرف ، والمجرور ، فأنت مخير في إقامة ما شئت . هذا مذهب البصريين . وقيل : يختار^(٣) إقامة المصدر نحو : « فلذا نَفِخَ في الصور نَفْخَةً »^(٤) . وعليه ابن عصفور .

وقيل : يختار إقامة المجرور ، وعليه ابن معط^(٥) . وقيل : يختار إقامة ظرف المكان وعليه أبو حيان . ووجهه بأن المجرور في إقامته خلاف : والمصدر في الفعل دلالة عليه ، فلم يكن في إقامته كبير^(٦) فائدة . وكذا ظرف الزمان : لأن الفعل يدل على الحدث والزمان معاً^(٧) بخوهره ، بخلاف المكان ، فلأنما يدل عليه دلالة لزوم كدلالته على المفعول به ، فهو أشبه به من المذكورات ، فكان أولى بالإقامة .

وإذا اقتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة ، أقيم^(٨) أحدها ونصب^(٩) الباقي بتعدي^(١٠) الفعل المبني للمفعول إليه عند سيبويه والجمهور . وقيل : لا يتنصب به^(١١) ، وإنما هو

(١) ط : « أصبغ » بالعين المهملة ، وأ ، ب : « أصبغ » بالعين المعجمة .

وفي البغية علمان يسميان : « أصبغ » بالعين المعجمة .

أحدهما : أصبغ بن عبد العزيز الرعيبي كان من دولة الأمويين . وثانيهما : أصبغ بن محمد بن عبدالله أبو القاسم من نخبة الأندلس مات ٣٤٨ . انظر البغية ١ : ٤٥٨ ، ٤٥٩ .

(٢) من قوله : « يختار » إلى قوله : « وعليه ابن عصفور » سقط من أ ، ب .

(٣) (٤) ب : « وقيل ابن معط » بوضع « وقيل » موضع : « عليه » .

(٥) ط فقط : « كثير » بالثاء .

(٦) « معاً » سقطت من أ ، ب .

(٧) ط فقط : « وأقيم » بالواو .

(٨) ط ، ب : « نصب » بإسقاط الواو .

(٩) أ : « ويتعدى » بالياء .

(١٠) من قوله : « به وإنما هو منصوب » إلى قوله : « وفي أعطيت زيدا درهماً » سقط من أ .

منصوب بفعل الفاعل لما بني الفعل للمفعول في : أعطيت زيداً درهماً ، بقي « درهماً » منصوباً على أصله بفعل الفاعل . واختاره الزمخشري .

وذهب الفراء وابن كيسان : إلى أنه منصوب بفعل مقدّر أي : وقيل ، أو ^(١) أخذ .

وذهب الزجاجي : إلى أنه انتصب على أنه خبر ما لم يسمّ فاعله كما في : كان زيد قائماً .

ولا يجوز نيابة المفعول له إذا كان منصوباً باتفاق .

وفي المجرور بحرف قولان : أحدهما : لا ، بناءً على أن المجرور لا يقام ، ولأنه بيان لعلّة ^(٢) الشيء . وذلك لا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه . وهذا [١٦٤] ما صحّحه الفارسي وابن جني . وقيل : يجوز بناءً على جواز إقامة المجرور .

ولا يجوز أيضاً إقامة التمييز . وجوّزه الكسائي وهشام ، فيقال في امتلأت الدار رجالاً : اتملأ رجالٌ . وحكى : « خذ مطيوبةً به ^(٣) نفسي » .

قال أبو حيان : لا يقام في هذا الباب مفعول له ولا مفعول معه ولا حال ولا تمييز لأنها لا يتسع فيها ^(٤) بخلاف المصدر والظرف .

[مسائلتان]

(ص) : ويقام في كان . قيل : ضمير المصدر . وقيل : ظرف أو مجرور معمول . وعليهما يحذف جزأها . وجوّزه الفراء إقامة الخبر المفرد . وكين يقام ^(٥) . وجعل يفعل فارغاً . والكسائي بنية المجهول . وفي اللازم ضمير مصدر أو مجهول ، أو فارغ أقوال .

(١) أ : « إذ » مكان : « أو » .

(٢) ب : « أصله » مكان : « لعلّة » ، تحريف .

(٣) ب : « خذ مظنونة » بالدال في الأولى ، والطاء والنون من الثانية ، تحريف .

(٤) كلمة : « فيها » سقطت من ب . (٥) أ : « قام » مكان : « يقام » .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : إذا جَوَزْنَا بناءً كان للمفعول ^(١) ، فقد اختلف فيما يقام مقام المرفوع :
 فقيل : ضميرُ مصدرها ، ويحذف الاسم والخبر . وعليه السِّيرافي ، وابن خروف .
 وقيل : ظرف أو مجرور معمول لما بناءً على أنها تعمل فيهما ، ويحذف الاسم
 والخبر أيضاً . وعليه ابن عصفور . وجوزَ الفراء إقامة الخبر المفرد نحو : كين قائم في :
 كان زيد قائماً ، وجوزَ أيضاً إقامة الفعل في : كان زيد يقوم أو قام . فيقال : كين يُقام
 أو قِيم ، ولا يقدر في الفعل شيء .

وجوزَه أيضاً في « جَعَلَ » من باب المقاربة ، فيقال : جُعِلَ يفعل كذلك . من غير
 تقدير في الفعل . ووافقه الكسائي في البابين إلا أنه يقدر في الفعل ضمير المجهول .
 والبصريون على المنع مطلقاً .

الثانية : إذا بُني الفعل اللازم للمفعول ففي النائب أقوال :

أحدها : ضمير المصدر كجُلُس أي الجلوس . وعليه الزجاجي وابن السِّيد ^(٢) . قال أبو
 حيان : ويجعل فيه اختصاص ، أي : الجلوس المجهود .

الثاني : ضمير المجهول ، وعليه الكسائي وهشام ، لأنه لما حذف الفاعل أسند الفعل
 إلى أحد ^(٣) ما يعمل فيه المصدر ^(٤) ، أو الوقت ، أو المكان ، فلم يعلم أيُّها المقصود ،
 فأُضمر ضمير مجهول .

الثالث : أنه فارغ لا ضمير فيه ، وعليه الفراء .

[مسألة] :

(ص) : مسألة : لا يكون التفاعل ونائبه جملة ^(٥) ، وثالثها : يجوز إن كان قلبياً
 وعلتق .

(١) ب : « المفعول » بإسقاط اللام ، تحريف .

(٢) أ : « ابن اليد » بالياء مكان : « ابن السيد » . تحريف .

(٣) ب : « أحدهما » مكان : « أحد » . (٤) أ : « في المصدر » مكان : « فيه المصدر » . تحريف .

(٥) أ فقط : زيادة كلمة : « فيه » بعد كلمة : « جملة » .

(ش) : اختلف في الإسناد إلى الجملة. على^(١) مذاهب أصحابها: المنع ، فلا يكون فاعلاً ، ولا نائباً عنه .

والثاني : الجواز لوروده في قوله تعالى : « ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُؤْنُهُ ^(٢) » . فأجازوا يعجبني يقوم^(٣) زيد ، وظهر لي أقام زيد أم عمرو ؟ . وأجيب بأن الفاعل في الآية ضمير البداء^(٤) المفهوم من «بدأ» ، أو ضمير السّجن المفهوم من الفعل .

والثالث : يجوز أن يقع فاعلاً أو نائباً عنه بفعل^(٥) من أفعال القلوب إذا علّق نحو :
ظهر لي : أقام زيد أم عمرو ؟ وعلم أقام بكر أم خالد ؟ بخلاف نحو : يسرني خرج عبد الله ، فلا يجوز . ونسب هذا لسيبويه .

(١) «على» سقطت من أ .

(٢) يوسف ٣٥ .

(٣) أ ، ب : «تقدم» مكان : «يقوم» ، تحريف .

(٤) ب : «التداء» بالنون ، تحريف .

(٥) ط : «لفعل» باللام .